

4 - اوت 2015

من وزير المالية
إلى

الموضوع : حول النظام الجبائي في مادة الأداء على القيمة المضافة والخصم من المورد للمبالغ المدفوعة بعنوان الضمان.
المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 28 جويلية 2015.

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة هل أنّ المبالغ المدفوعة من قبل شركتكم لديوان إسهاريّة تخضع للأداء على القيمة المضافة وللخصم من المورد أم لا وهل أنّ طريقة دفع الضمانات تؤثر على قاعدة الأداء على القيمة المضافة والخصم من المورد، يشرفني إعلامكم بما يلي:

I. في مادة الخصم من المورد

طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل لا تشمل قاعدة الخصم من المورد المبالغ التي لا تكتسي صبغة مقاييض. بالتالي وفي الحالة الخاصة، فإنّ مبالغ الضمان القابلة للإرجاع المدفوعة من قبلكم لديوان لا يشملها ميدان تطبيق الخصم من المورد وذلك باعتبارها لا تصنّف ضمن الأعباء والمصاريف على مستوى شركتكم.

غير أنه، وفي صورة أخذ مبالغ الضمان بصفة نهائية من قبل ديوان في فترة لاحقة فإن الخصم من المورد يكون مستوجبا في تاريخ استعمال الضمان. هذا ولا يختلف النظام الجبائي باعتبار طريقة دفع المبالغ موضوع الضمان.

II. في مادة الأداء على القيمة المضافة

تخضع المبالغ المستوجبة مقابل اللزمة موضوع الاستشارة للأداء على القيمة المضافة بنسبة 18% باعتبارها عمليات تجارية من غير البيوعات وذلك وفقاً لأحكام الفصلين 1 و 7 من مجلة الأداء على القيمة المضافة في حين أنّ المبالغ المدفوعة بعنوان الضمان لا تخضع للأداء المذكور باعتبارها لا تمثل مقابلاً لعملية خاضعة للأداء على القيمة المضافة.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية والتشريع الجبائي
والشؤون الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي